دينارا واذا افتسمها الورثة على فريضتهم ذات الزوج منها عشرون بعد
نفي للزوج مثل ما عليه فلاله ولا عليه ويأخذ كل وارث غيره مثل ما لهم
من جميع التركة وينصرف فيصير لكل وارث من الابوين ثلاثة عشر وثلث
وهذا ذلك للكل ابن وللبنت ستة وثلثان وقسمت المسألة الثانية
تركت زوجا وابوين وابنتين والتركة تقسمها دينارا ولها على الزوج كالى
خمسة عشر دينارا وهو عريض فالفضلة بحولها من خمسة عشر
وجميع التركة مايتة وخمسة اقسمها على المحصلة يخرج جزء الشيع سبعة
وثبت للكل واحد من الابوين اربعة عشر ولكل اخت ثمانية وعشرون
وللزوج واحد وعشرون فخذ منه بالخمسة عشر التي عليه وتبقى له ستة
باخذها من التسعين وفر انخل الزوج وغيره بخفوتهم وقسمت المسألة
الثالث تركت زوجا واما واختين لاب واختين لام وقسمنا دينارا
خاصة ولها دين على الزوج اربعة واربعون وهو عريض فاقسم جميع التر
كة وهي مايتة دينار على الفريضة بحولها وهي عشرة تثبت للكل عشرة
ولكل اخت لاب عشرون ولكل اخت لام عشرة وللزوج ثلاثون وهي فضلة
من التركة وعليه اربعة واربعون يبقى عليه لسهام الورثة اربعة عشر ش
افسم الظاهر وهو ستة وخمسون على الحاضرة وهي سبعة تثبت للام
ثمانية ولكل اخت لاب ستة عشر ولكل اخت لام ثمانية وقد كان وجب
للام من جميع التركة عشرة بفضها دينار ان ومثل ذلك لكل اخت للام
وكان وجب لكل اخت لاب عشرون بفضها اربعة بتلك اربعة عشر وهي
مثل ما بقي على الفريضة خمس وحولها حتى افتسموه على عاصلتهم وهي
سبعة وهي مجموع اوعاد ما يصير لكل واحد منهم وان مات بعض قبل
القسمة وورثته الباقون كمثالنا بين مات احدهم او بعض ورثة
بعضهم ليس ابا لهم فالحكم صحيح ما تقدم هو اذا كان مخلفوا مال الميت

اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

النصف

ايت منهم احدهم لا انتقلت المواريث عنهم الى غيرهم وهذا الباب موضوع
لمعرفة ما يخص بعضهم او كلهم وتبرك القسمة بسببه دلك على السنن
الاول اذا خلف من مات منهم فينتقل الى ورثته فتشتبك بذلك المواريث
ويحتاج اهل كل مورث ان يقتسموا ما صح منهم على حسب مواريثهم
فتزيد الانصباء فلهذا هو الذي تعرض حوالة هذا الباب وسموه
مناسخة قاله السيناني وقال ابن مرزوق هذا فصل
المناسخات وهي جمع مناسخة مفاعلة من النسخ وهو لغة الازالة
وقال ابن يونس اشتقاقا من التناسخ وهو كون حال بعد حال
تفرعت وصفة التناسخ والمنصوص وحقيقته في الاصطلاح قال
ابن يونس هي ان يموت ميت بعد ميت عن مال واحد قبل ان يقسم واعترض
بانه للاول اكثر من ميتين عن مال واحد واجيب بان مراده
جنس الميت عن مال واحد فيتناوله واورد ايضا موت اثنين وما خلف
الثاني ما لا غير ما ورث من الاول فلا تحاج بموتهما عن مال واحد واجيب
بان المراد الجنس ايضا ولا يلزم فيه وصفه بكونه واحدا الان وحدته باعتبار
انه لم يقسم الى ان قسم قسمة واحدة واورد عليه ايضا انه شامل موت احد
الخريجين بعد الاخر وبينهما مال لم يقسم ولا توارث بينهما والتزمه
بعضهم بناء على ان العمل فيه كحمل المناسخات ومقابل صحح الخريجين
هو ظاهر قاعدته الاولى ويمتثل بما في العمل وفيه نظر اذ يحمل الوقوف
هذا الفصل من المناسخات هي والعين ان الميت اول الميتين حتى
مات بعض ورثته فتارة يحتاج الى زيادة عمل على تصحيح المسئلة بما
تفوق وتارة يحتاج الى عمل المناسخة الاتي بعد هذا وصار الحكم بالغ
الاول للاخر لاحتياج الى عمل لاجل هو معرفة جزوه اربعة احدها
ان يكون ورثة كل ميت هم بعينهم ورثة من قبله والباقي انظار الحكم بقوله